

أسواق الخضار والفواكه بلحج خاوية على عروشها وخالية من الباعة بأحكام قضائية مواطنون لـ « الأمناء » : نقترح تحويل سوق صبر إلى قاعة للاحتفالات ونقل سوق القات من داخل مدينة الحوطة



- اختناق مروري وزحام بشري بمدخل مدينة الحوطة ومناشدات للمحافظ التركي بوضع الحلول والمعالجات

مبنى أمن المحافظة السابق كمصلحة عليا للمحافظة، ومن أجل القضاء على ظاهرة الاختناق المروري والبشري المزمين الذي يشهده مدخل المدينة، وأيضا وجود مقترح استحداث مكتبة مركزية داخل مبنى سوق الخضار والفواكه لوجوده بمنطقة هادئة.

مناشدات للمحافظ :

وناشد عدد من المواطنين المحافظ التركي إلى إجراء دراسات تهدف لإحداث تغييرات حديثة بتوسعة وتنظيم مدخل مدينة الحوطة لرسم لوحة جميلة لهذه المدينة المنكوبة، من خلال إعادة النظر في مقترحات نقل سوق القات والفرزة والاستفادة من مساحة مبنى أمن المحافظة القديم طالما يوجد مبنى حديث داخل مساحة اللواء الخامس .

إعادة الأمل :

ختاماً نأمل أن تشهد مدينة الحوطة قفزة متقدمة بحدوث تغييرات تخرجها من عنق الزجاجة برسم لوحة جميلة حضارية لمدينة القمندان ، كونها تعاني بمدخلها الرئيسي من ظاهرة الاختناق منذ سنوات طويلة دون أي حلول جذرية لهذه الأزمة الخائفة من قبل السلطة المحلية في المديرية.

ومعالجات هادفة لإعادة تفعيل عملية البيع والشراء بداخلها ، وإنما الاكتفاء بالوضع الحاصل بالبيع من خارجها .

قاعة للاحتفالات :

يتميز السوق بصبر بموقع حيوي في قلب المدينة وبكبر مساحته، ولقد تحدث للأمناء مواطنين بمقترحات منها تحويل السوق إلى قاعة حكومية للاحتفالات والمناسبات تنافس القطاع الخاص، مشيرين إلى أن فوائد تحويل السوق إلى قاعة أفضل بكثير من الوضع الذي يشهده السوق، وهو الأمر الذي يحتاج لدراسة من قبل السلطة المحلية لزيادة نمو الإيراد المحلي، وخلق منافسة مع القطاع الخاص الذي احتكر إنشاء القاعات بمبالغ باهظة ترهق كاهل المواطنين والمرافق الحكومية .

إجراء تغييرات في الحوطة :

وفي حوطة لحج اقترح مصدر محلي نقل باعة الخضروات والفواكه كاملاً إلى مكان سوق بيع القات ونقل سوق القات إلى مكان آخر، منوهاً إلى ضرورة وجود السوق على قارعة الطريق لتسهيل عملية شراء المواطن بيسر، وهو مقترح يؤيده غالبية المواطنين الذين يطالبون بنقل سوق القات والفرزة (الحوطة/ الشيخ عثمان) إلى داخل حوش

على قارعة الشارع العام للمدينة.

سوق بدون نظافة :

ووقع نزاع على سوق صبر بين سلطة المديرية والقائمين على السوق من القطاع الخاص بعد الفوز بمناقصة السوق، ودخول الطرفين القضاء الذي منح المتعهد بالسوق حق البقاء فيه بموجب الاتفاقية مع السلطة، وبمقابل ذلك خسر المتعهد الحفاظ على الباعة داخل السوق لعزوفهم عن السوق والشروع في فتح محلات بيع الخضروات والفواكه على قارعة الخط العام وبعلم السلطة، ولهذا يشكو الباعة داخل السوق من تدهور السوق وعدم النظافة بالرغم من دفعهم يوميا بحسب قولهم مبالغ منها رسوم النظافة، كما توجد بداخل السوق عدد من السيارات الواقفة منذ فترة وكأنه تحول لمحل ورشة السيارات أو فرزة وليس سوق لبيع الخضروات والفواكه .

ملايين تهـدر :

ملايين تهدر في استحداث الأسواق بوضع حجر الأساس وتدشين الافتتاح وبعد فترة قصيرة تجدها متدهورة وخاوية ، ولم تعد نافعة في تقديم الخدمة بحسب ما خطط لها في ظل صمت السلطة في الحوطة وتبن عن هذا الوضع المتدهور وعدم إيجاد حلول

الأمناء / تقرير : عبد القوي العزبي:

عند قيام الزوار بزيارة مدينة الحوطة عاصمة محافظة لحج ، وخلال المرور على الطريق العام يشاهد الزائر على خط الفيوش الحوطة انتشار محلات الباعة للخضروات والفواكه على قارعة الطريق، بينما في مركز منطقة صبر يوجد مبنى ضخم عبارة عن السوق المركزي لبيع الخضروات والفواكه، إلا أنك بمجرد دخول السوق ستجده شبه خال من البائعين وجزء منه كأنه تحول إلى موقف للسيارات، بينما في عاصمة لحج مدينة الحوطة تكون الصدمة أكبر لمشاهدة سوق الخضروات والفواكه وهو خال من أي بائع بداخله نظراً لافتتاح عدد من البائعين محلات على قارعة الشارع العام لبيع الخضروات والفواكه ، وللأسف فقد تبخرت ملايين الريالات بتمويل محلي وخارجي عبر المنظمات لغرض إنشاء السوق في الحوطة على مراحل وفي الأخير لم في السوق بائعا واحدا ، ونفس الحال يكاد ينطبق على سوق صبر مع أنه يتواجد فيه من 4-1 من بائعي الخضروات والفواكه بوضع مزر تحاصرهم القمامة داخل مبنى السوق ، ويشكون من قلة الزبائن نتيجة استحداث محلات البيع والشراء على الطريق الرئيسي.

القضاء أحدث الأزمة :

الأمناء تواصلت مع مصدر محلي في الحوطة لمعرفة أسباب خلو السوق من البائعين بداخله بشكل تام، فكان الرد صاعقا بوجود حكم قضائي أجاز الحق لمن يرغب بالبيع للخضروات والفواكه خارج السوق افتتاح محلات على قارعة الشارع العام مع الالتزام بنظافة الشارع، وهو الحكم الذي أصدرته محكمة الحوطة الابتدائية في الدعوى المرفوعة من بعض الأشخاص ضد السلطة المحلية بالمديرية، ومن هنا بدأت الأزمة المتمثلة بخلو السوق من الباعة، إلا أننا لا نعلم أسباب عدم استئناف سلطة الحوطة للحكم في حينه ، والاكتفاء كما يقال بترك الحبل على القارب بزيادة افتتاح محلات بيع الخضروات والفواكه

